

مدخل لعلم السياسة 1

المحور الأول: ماهية علم السياسة

- 1- تعريف السياسة: السياسة نشاط بشري/ اجتماعي
- 2- تعريف علم السياسة: هل السياسة فن أم علم؟.
- 3- نشأة وتطور علم السياسة: من علم الدولة إلى علم السلطة
- 4- موضوعات علم السياسة : الدولة/ السلطة/ القوة والقدرة/ القرار السياسي

المحور الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

- 1- علم السياسة والعلوم الاجتماعية: علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع/ بعلم الاقتصاد/ بعلم النفس/ بعلم الأنثروبولوجيا
- 2- علم السياسة والعلوم الانسانية: علاقة علم السياسة بالتاريخ/ بالقانون/ بالفلسفة/ بالأخلاق
- 3- علم السياسة والعلوم الطبيعية: علاقة علم السياسة بالجغرافيا/ بالإحصاء

المحور الثالث: نظرية الدولة

- 1- مفهوم الدولة: تعريف الدولة وتمييزها عن المفاهيم ذات الصلة: الأمة/ المجتمع/ الحكومة
- 2- نظريات نشأة الدولة
- 3- تطور الدولة عبر التاريخ: الدولة الوطنية
- 4- أشكال الدول
- 5- وظائف الدولة

المحور الرابع: التنظيم السياسي

- 1- ماهية النظام السياسي: التعريف/ الخصائص/ تمييزه عن الدولة والحكومة
- 2- قدرات النظام السياسي
- 3- وظائف النظام السياسي
- مكونات النظام السياسي: سلطات الدولة والفصل بين السلطات

المحور الأول: تعريف السياسة وعلم السياسة

1-تعريف كلمة سياسة

2-السياسة كفن

3-السياسة كعلم

1-تعريف كلمة سياسة

أصل كلمة السياسة هي يونانية polis وتعني المدينة أو الحاضرة La cité وهي اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة، وغالبا ما تعتبر كلمة حاضرة مرادفة لكلمة المدينة، ولكن في اللغة اليونانية هنالك فرق كبير في مضمون ومعنى الكلمتين، فالمدينة تحمل معنى مادي كونها تشير إلى الأبنية والشوارع والساحات والطرق، بينما الحاضرة على عكس المدينة لديها معنى إنساني وحقوقى، فهي مجموعة المواطنين الذين يسكنون المدينة، إلا أن المواطن في الحضارة اليونانية القديمة لا يعني كل السكان، فالنساء لم تكن لديهن أدنى حقوق ولا يتساوون مع الرجال إضافة إلى العبيد والأجانب، فهم ليسوا مواطنين. ولا يحق لهم المشاركة في الحياة السياسية وتولي المناصب الإدارية والسياسية.

أصل كلمة السياسة في اللغة العربية هي من السوس، بمعنى الرياسة، فنقول ساس الأمر أي قام به، والسوس هو أيضا الطبع والخلق الحسن والسجية، والسياسة هي القيام بالأمر بما يصلحه، والمقصود هنا بالأمر هو أمر الناس، بمعنى حكم ودولة.

عرف معجم الأكاديمية السياسة بأنها " معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية، وهي تعني أيضا الشؤون العامة، والأحداث السياسية، والتحدث بالسياسة والسياسة الداخلية. والسياسة كصفة هي ما له علاقة بالشؤون العامة، وحكم الدولة والعلاقات المتبادلة بين الدول."

والسياسة هي نشاط بشري/ اجتماعي، والمجتمع هو إطار النشاط السياسي، كما أن السياسة تعني تنظيم المجتمع وتحقيق وحدته وتدعيمها وخلق المؤسسات التي يقوم عليها وسن القوانين والقواعد الحقوقية التي يركز عليها وتطبيقها.

1-السياسة كفن

المقصود بأن السياسة فن يعني أن من يمارس السياسة يجب أن تتوفر فيه بعض الصفات والمميزات التي تجعله قادرا على ممارسة السياسة، فليس كل إنسان له القدرة على أن يكون سياسيا، فتتعلق المسألة هنا بالحاكم، الدبلوماسي، الوزير، رئيس الحزب، البرلماني وغيرهم ممن يعملون في مجال السياسة الداخلية أو الخارجية.

تستدعي ممارسة السياسة صفات بيولوجية /جسمانية حيث تظهر الشخص واثقا من نفسه، ذكيا، مرتبا، نظيفا وطيح اللسان، كما تتطلب قدرا من العلم بشؤون إدارة الحكم يكتسبها من خلال دراسة علم السياسة وخبرته في مجال ممارسة السياسة.

فممارسة السياسة تستدعي قدرا من الكفاءة والبراعة وتوظيف ما هو متاح لتحقيق الأهداف المسطرة، وبالتالي تحتاج السياسة من الشخص الذي يمارسها صفات لصيقة به تميزه عن غيره (الطبع) وأخرى مكتسبة من خلال مساره التعليمي أو العملي(التطبع).

2-السياسة كعلم

القول بأن علم السياسة علم يعني أنه يخضع لقوانين علمية ومنطقية وليس مجرد كلام وتكهنات وأفكار مبعثرة، بحيث يمتلك نظريات ومقاربات، ويعتمد على مناهج علمية لتحليل الظواهر السياسية كالمنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن، كما له أيضا مواضيعه الخاصة به كالدولة والسلطة وصناعة القرار السياسي والقوة وكيفية ممارستها.

فعلم السياسة هو علم دراسة الظواهر السياسية بمنهج علمي تجريبي، والظواهر السياسية هي كل ما يدور في عالم السياسة من نشاطات وأحداث ذات صلة بشؤون السلطة والحكم.

في الأخير نقول أن السياسة علم وفن.

المحور الأول: تعريف السياسة وعلم السياسة 02

1-تعريف علم السياسة

2- تطور علم السياسة

1-تعريف علم السياسة

ليس هنالك تعريف جامع للمقصود من علم السياسة، فتعددت التعاريف بتعدد انتماءات وتوجهات المفكرين، فمنهم من يركز في تعريفه على كون علم السياسة هو علم دراسة السلطة ومنهم من يركز على كونه علم دراسة الدولة، وبالتالي كل التعاريف المعطاة له تصب في أحد الاتجاهين ومن هذه التعاريف نجد:

- تعريف جامعة كولومبيا بأنه العلم الذي يقوم بدراسة الحكومات والمؤسسات، وعدد من السلوكيات والممارسات التي يقوم بها السياسيون، فهو يهتم بدراسة آلية الحكم والمؤسسات السياسية بكلتا نوعيها (التشريعية والتنفيذية)، وبعض التنظيمات غير الرسمية كالأحزاب السياسية والرأي العام، كما يعنى بدراسة جميع النشاطات السياسية للأفراد، كعمليات الاقتراع والتصويت في الانتخابات.

- عرّف معجم Le petit Larousse السياسة بأنها " إدارة الدولة وتحديد أشكال نشاطها ومجموعة الشؤون التي تهم الدولة." وعرفه هارولد لاسويل بأنه " دراسة النفوذ وأصحاب النفوذ ، أو انه دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا (القيم المختلفة)، متى وكيف."

- يعرف ديفيد أستون علم السياسة بأنه العلم الذي يقوم بدراسة التوزيع السلطوي للقيم في المجتمعات، أي العلم الذي يهتم بدراسة الأدوار المحورية للسلطات السياسية في عملية الحفاظ على قيم المجتمعات، وتنفيذ القوانين باستخدام الإكراه والقوة إن اقتضى الأمر في عملية مواجهة الخارجين عن هذه القوانين والقيم.

- هو علم دراسة الظواهر السياسية بمنهج علمي تجريبي، والمقصود بالظواهر السياسية كل ما يدور في الواقع السياسي من نشاطات وأحداث ذات صلة بشؤون السلطة والحكم.

تتضمن التعارف السابقة الكثير من الجوانب، من أهمها: جميع العلاقات الاجتماعية التي تشمل الحكم والسلطة كالعلاقات بين الحاكم والمحكوم، وعلاقة الدولة مع جيرانها وغيرها من الدول، والعلاقة بين الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني والحكومة، وتتضمن كذلك الدراسات المتعلقة بالحكومات والمكونات السياسية الأخرى للدولة كالنظام السياسي والأحزاب السياسية، والعلاقات الدولية والدستور، كرئيس الدولة والوزراء والبرلمانيين. وتتضمن التعاريف أيضا وجهات النظر المتعلقة بالشؤون السياسية وجميع الحقول الفرعية التي يتناولها علم السياسة، كالفكر السياسي والنظرية السياسية و العلاقات الدولية.

علم السياسة هي ظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين علمية ولها نظرياتها ومناهجها، أي لديها موضوع ومنهج، وإذا أردنا تعريف علم السياسة في الأخير، فيمكن القول أنه علم السلطة والدولة معا، ونظرا لعدم إمكانية فصل دراسة الدولة كمؤسسات عن السلطة، فعلم السياسة في الأخير هو علم دراسة السلطة.

2-تطور علم السياسة

أصبحت الجامعات تعترف بعلم السياسة كأحد العلوم أو كفرع لعددٍ من العلوم الأخرى كالعلوم الإنسانية والاجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر للميلاد، وكان نتيجةً لهذا الاعتراف أن تم تأسيس المدرسة الحرة للعلوم السياسية في العاصمة الفرنسية باريس، ومدرسة لندن لعلم الاقتصاد والسياسة.

تعتبر كل من هولندا وفنلندا والسويد السباقين في تدريس علم السياسة كموضوع مستقل) جامعة لايدن في 1613، وكان يركز على القانون الدستوري، والتاريخ السياسي وتطور المؤسسات، ثم بدأ التحول إلى الجامعات الأمريكية في ستينات القرن العشرين والمتمحورة حول مقولات المدرسة السلوكية، فشهدت الفصل بين علم السياسة وعلم الإدارة والقانون، وانتقل النقاش من من يصنع القرارات إلى من ينفذ هذه القرارات وكيف ينفذها.

-القرن التاسع عشر:

أوغست كونت (المنهج الوضعي)

ألكسي دي توكفيل (المنهج التجريبي)

كارل ماركس (التفسير المادي للتاريخ)

- من القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية:

محاولات تدريس علم السياسة في الجامعات كمادة مستقلة، لم تتجح إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

- بعد الحرب العالمية الثانية:

أصبح يعترف بعلم السياسية كعلم مستقل، ففي فرنسا اعتمدت الإصلاحات عام 1945م، تأميم المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس وتجزئتها إلى مؤسستين هما: المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ومعهد الدراسات السياسية في باريس.

بدأ علم السياسة والعلوم الاجتماعية في نهاية القرن 19 بفرض وجودها نظرا لـ:

1- التقدم الذي حصل في الفكر السياسي خلال القرن التاسع عشر، وفي مفهوم علم السياسة والاهتمام بالظواهر الاجتماعية.

2- ساهم تطور العديد من المسائل كالحقوق والحريات العامة في تطور علم السياسة خاصة في أوروبا.

3- الاهتمام بإعداد الموظفين والإداريين والسياسيين علميا، لأجل زيادة فاعلية المؤسسات الإدارية والسياسية. وكانت الفكرة فتح وإنشاء فروع لعلم السياسة في العديد من الجامعات الأمريكية.

قبل الحرب العالمية الثانية كان تعبير العلوم السياسية هو المتداول وليس علم السياسة، فكان كل علم من العلوم الاجتماعية يتناول الظواهر السياسية من زاويته الخاصة، فكانت الأبحاث جزء من علم الاجتماع السياسي، ومن الاقتصاد السياسي، ومن الفكر السياسي ومن التاريخ السياسي.

المحور الثاني: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

1- علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع

يعتبر علم الاجتماع أصل كافة العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث ينظر إليه على أنه العلم الذي يبحث في أصل تطور وتركيب ووظائف الجماعات الاجتماعية وأشكالها وقوانينها وعاداتها ومؤسساتها وأنماط حياتها فكرياً وعملاً، كذلك مدى مساهمتها في الثقافة، ودراسة العلوم السياسية لا يمكن أن تستغني عن هذه الدراسات، وعلماء الاجتماع ينظرون إلى الدولة على أنها أحد الأنظمة الاجتماعية التي يتناولها علم الاجتماع بالدراسة.

أصبح اليوم هناك فرع جديد من العلوم الاجتماعية يجمع بين علم السياسة وعلم الاجتماع وهو علم الاجتماع السياسي والذي يعرفه علماء السياسة بأنه محاولة لدراسة الآثار التي يحدثها ما يدور في البيئة الاجتماعية على النسق السياسي، ويعرفه علماء الاجتماع على أنه ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق الجماعات أو فيما بينها بجانب اهتمامات بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى التغيير في نوع القوة.

2- علاقة علم السياسة بالتاريخ

يؤخذ التاريخ كأحد أهم المصادر الرئيسية للمعلومات بالنسبة لعالم السياسة، فعندما ندرس ظاهرة الحرب الباردة فنحن ندرس التاريخ، إلا أن المؤرخ وعالم السياسة يبحثان عن أشياء مختلفة ويتعاملان مع المعلومات بطرق مختلفة، فالمؤرخ يدرس دائماً جزء أو حقبة، بتفصيل دقيق باحثاً في كل الوثائق والأرشيف والسير الذاتية التي يمكن أن يجدها حول هذا الموضوع، لذا يجمع كم كبير من المعلومات التي تركز على نقطة أو جزئية واحدة فقط دون أن يستطيع توفير تعميمات حولها.

أما في علم السياسة فيمكن القيام بدراسة دقيقة لحقبة زمنية معينة كذلك لكن عالم السياسة كثيراً ما يلجأ إلى مقارنة نتائج تلك الدراسة مع دراسات أخرى في نفس الحقبة أو في أماكن أخرى بغرض التوصل إلى جوانب التشابه والاختلاف ويهتم بالاتجاهات المستقبلية ويحاول التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الحال في المستقبل.

يقدم التاريخ لعالم السياسة سجلاً غنياً بالمعلومات والبيانات الخاصة بالواقع السياسي يمكن الاستفادة منها في صياغة قواعد علمية عامة تستخدم في فهم وتحليل وتفسير ذلك الواقع، ومن هنا فالارتباط قوي بين علم السياسة والتاريخ، وهنالك التاريخ الدبلوماسي الذي يهتم بدراسة تاريخ العلاقات السياسية الدولية، وهو بذلك يمثل قاسماً مشتركاً بين علم السياسة والتاريخ.

3- علاقة علم السياسة بالاقتصاد

اعتبر البعض أن السياسة موجه للاقتصاد، وآخرون يعتقدون بتوجيه الاقتصاد للسياسة، ومنهم من اعتقد بوجود العلاقة الجدلية بين المفهومين، بمعنى السياسة تتأثر وتؤثر في الاقتصاد والعكس صحيح، فالإقتصاد السياسي كحقل بقي التعامل معه وفق هذا المسمى حتى الحرب العالمية الثانية، وما زال حتى يومنا هذا يدرس في بعض الجامعات المختلفة في العالم.

هناك علاقة وطيدة بين علمي السياسة والاقتصاد ناتجة عن التداخل الواضح بين الأوضاع السياسية والاقتصادية، فمثلاً نجد أن هناك علاقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل (وضع اقتصادي) والاستقرار السياسي داخل المجتمع (وضع سياسي)، كذلك نجد أن الثورات الكبرى كالثورة الفرنسية (1789) والثورة الروسية (1917) جاءت على إثر أوضاع اقتصادية غير صحية (انتشار الفقر والجوع وعدم عدالة التوزيع)، أيضاً نجد أن المحرك الأساسي للاستعمار (الذي هو ظاهرة سياسية) كان سعي القوى الاستعمارية الأوروبية إلى الحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الفائضة (عوامل اقتصادية).

نظراً لأهمية الاقتصاد للسياسة هناك علم يهتم بدراسة التأثيرات المتبادلة بين الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية هو علم الاقتصاد السياسي، فموضوعات الثروة والدخل وأوضاع الطبقة العاملة وسياسات توزيع الدخل والضرائب كلها موضوعات اقتصادية لكنها محل اهتمام علم السياسة.

4- علاقة علم السياسة بالقانون

القانون هو مجموعة القواعد التي تحكم الروابط والعلاقات الاجتماعية وتنظمها بشكل جبري، فهو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع تنظيمًا ملزمًا مقترناً بجزاء لمن يخالفه. لقد جد

القانون بالأساس لكي ينظم العلاقات بين الناس داخل الدولة وكذلك العلاقات ما بين الدول من خلال القوانين الدولية وقديماً كان القانون يضم علم السياسة كأحد موضوعاته، ولازال هذا الاحتواء من قبل القانون لعلم السياسة قائماً عند بعض العلماء، فالقانون الدستوري الذي يعنى بتحديد نظام الحكم في الدولة يعتبر ركناً أساسياً من أركان علم السياسة خاصة عند المدرسة الفرنسية، وقبل أن ينفصل علم السياسة من القانون كان علم السياسة يدخل بصفة أساسية ضمن تصنيفات القانون الدستوري عام 1946 في فرنسا. لا يوضح القانون إلا جانباً من جوانب السلطة، أما الجوانب الأخرى غير القانونية فلا تدخل في نطاق دراسته وإنما في نطاق علم السياسة الذي يعتبر أوسع نطاقاً من القانون.

5- علاقة علم السياسة بالإدارة

تحدد السياسة وترسم الاتجاه العام للدولة، والإدارة العامة تشرف على الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة، هذا عندما نتحدث عن الإدارة العامة ولكن عندما نتحدث عن رجل الأعمال فأهمية معرفتهم بعلم السياسة والمصطلحات السياسية كبيرة جداً نظراً لتعاملهم مع حكومات محلية ومنظمات وحكومات دولية وبسبب تأثير علم السياسة على الاقتصاد، وبسبب التأثير الكبير للاقتصاد على أي منظمة، فيجب على كل مهتم بإدارة الأعمال أو صاحب مشروع أن يكون ملم بجميع المتغيرات السياسية في البلد الذي يعيش فيه وفي العالم أجمع .

6- علاقة علم الاجتماع بالجغرافيا

يوجد ترابط وثيق بين علم السياسة والجغرافيا، فقد سبق وقال نابليون "سياسة الدول قائمة في جغرافيتها"، والأهمية ليست فقط في الجغرافيا السياسية وإنما أيضاً في الجغرافيا البشرية والجغرافيا الاقتصادية، من خلال ما تقدمه من بيانات كاملة تتعلق بالمناخ والموقع والسكان والموارد البشرية مما يؤثر على الدولة وفي مجال علاقاتها الدولية.

7- علاقة علم السياسة بعلم النفس

يساهم علم النفس وخاصة علم النفس الاجتماعي بشكل كبير في فهم علم السياسة فيما يتعلق بالشخصيات التي لها تأثير في السياسة، ولماذا وتحت أية ظروف يذعن الناس لرموز السلطة، وكيف يمكن للناس أن يكونوا ارتباطاتهم القومية والجماعية والتصويتية، كذلك فإن علماء النفس يعتبرون من أفضل أصحاب الطرق المنهجية في العلوم الاجتماعية أي أنهم يبتكرون طرقاً لدراسة الأشياء بمصادقية أكبر وبتحيز أقل ويعلموننا بأن نشكك في كثير من المزاعم.

يعتبر علم النفس كذلك من العلوم التي تتداخل معرفياً مع علم السياسة، وهناك فرع مشترك بين العلمين يعرف بعلم النفس السياسي، وهو يهتم بدراسة تأثير العوامل النفسية على السلوك السياسي للأفراد. وقد حاول البعض تفسير السلوك السياسي لبعض القادة التاريخيين استناداً إلى ظروفهم النفسية، فمثلاً يقال إن السلوك التوسعي العدواني لكل من نابليون وهتلر وموسوليني يرجع إلى عقدة نفسية لديهم أساسها أنهم كانوا قصار القامة، فقد انعكست هذه العقدة على سلوكهم السياسي عندما أصبحوا قادة لدولهم فشرعوا في غزو الشعوب الأخرى لإثبات ذواتهم والتخلص من مركب النقص.

المحور الثالث: نظرية الدولة

1- الدولة

1.1. تعريف الدولة:

- تختلف التعاريف المعطاة لمصطلح الدولة ومن بين التعريفات نجد:
- جماعة مستقلة من الأفراد بصفة مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا وظاهرة.
- الدولة هي مؤسسة سياسية وقانونية، تقوم حين يقطن مجموعة من الناس بصفة دائمة في إقليم معين، يخضعون لسلطة عليا تمارس سيادتها عليهم.
- الدولة هي جماعة من الأفراد، يسكنون بصفة دائمة فوق إقليم محدد ويخضعون لسلطة سياسية ذات سيادة.

يشترط على الدولة توفرها على أربعة أركان لقيامها: الإقليم ويكون محددًا جغرافيًا وسياسيًا، الشعب، السلطة السياسية والسيادة. ولكي تمارس سيادتها على النطاق الدولي ولمباشرة حقوقها وإقامة علاقات مع المجموعة الدولية يجب الاعتراف بها من الدول الأخرى. ومن المستقر عليه في الوقت الحاضر أن الاعتراف بالدولة لا يعتبر شرطًا من شروط قيامها وأنه لا يعدو أن يكون إقرارًا بالأمر الواقع الذي نتج عن توافر الأركان السابقة الذكر وليس له صفة إنشائية، لذا فامتناع بعض الدول عن الاعتراف بالدولة الجديدة لا يحول دون تمتعها بالشخصية القانونية الدولية.

2.1. نظريات نشأة الدولة

* نظرية التطور التاريخي أو الطبيعي

يطلق عليها مفكرو العلوم الاجتماعية النظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة، حيث يرجع أصل النشأة إلى عوامل متعددة تفاعلت منها، القوة المادية والاقتصادية والدينية المعنوية والعقائدية والتي تختلف من دولة لأخرى، حيث يكون أحد هذه العوامل مهم بالنسبة لنشوء دولة معينة في حين لا تكون ذات أهمية في أخرى.

بحسب هذه النظرية فالدولة ظاهرة طبيعية نتجت عن تفاعل عدة عوامل عبر فترات زمنية طويلة من التطور التاريخي الذي أدى إلى تجمع الأفراد للتعايش معًا، وتطورت الأحوال بظهور فئة حاكمة لها فرضت سيطرتها عليها.

* نظرية القوة والغلبة

تفسر الدولة على أنها ظاهرة قوة، فالسلطة قبل كل شيء تعبر عن ظاهرة قوة وإكراه، ويمتلكها من يمكنه فرض سيطرته على الآخرين وإجبارهم على طاعته، فهناك من أتباع هذه النظرية من يرى أن الدولة نشأت نتيجة صراعات الجماعات البدائية، وهنالك مثل ابن خلدون من يرى نشوء الدولة مرتبط بضرورة تأمين الحاجات المعيشية معتبرا العصبية أساسا للقدرة السياسية ولتماسك المجتمع، فالدولة تنشأ بسبب العصبية وتستمر طالما استمرت وتضمحل عندما تفسد.

* نظرية الأسرة

ترجع هذه النظرية نشأة الدولة إلى الأسرة كونها الخلية الأولى للمجتمع، ثم نمت وتناشلت وكونت مجموعة من الأسر، ثم نمت أكثر وأصبحت عشيرة، ثم تطورت وأصبحت قبيلة، ومع مرور الزمن اتحدت عدة قبائل فيما بينها واستقرت فوق بقعة معينة وخضعت لرئيس واحد، ويرى بودان أن الدولة هي اتحاد عدة عائلات يخضع أفرادها لسلطة حاكم واحد.

* النظريات الثيوقراطية/ الدينية

يرجع أنصارها نشأة الدولة وظهور السلطة للقدرة الإلهية، وعليه يجب تقديس الحاكم كونه يستمد سلطته من الله، فهو يسمى على المحكومين وإرادته فوق إرادتهم. وظهر الاختلاف بين أنصارها حول طريقة اختيار الحاكم، مما أدى لظهور ثلاث اتجاهات رئيسية:

- **نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم:** تقوم على أساس أن الحاكم من طبيعة إلهية، فهو الله نفسه، وقد ساد هذا التوجه في الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية.

- **نظرية الحق الإلهي المباشر أو التفويض الإلهي:** وفقا لهذه النظرية فالحاكم إختاره الله وأودعه السلطة، فهو يستمد سلطته من العناية الإلهية وحدها دون تدخل من البشر.

- **نظرية الحق الإلهي غير المباشر:** تعتقد أن السلطة وإن كان مصدرها الله، فإن اختيار الشخص الذي يمارسها يكون للشعب، لأن الله يرشد الأفراد لاختيار حاكم معين، ومن ثم فالله يختار الحاكم بطريقة غير مباشرة.

أهم انتقاد موجه لهذه النظريات هو عدم الإقرار بمسؤولية الحاكم أمام المحكومين ما دام هؤلاء الحكام يستمدون سلطتهم من الله، وبالتالي فإنها تبرر أنظمة الحكم الاستبدادية بإضفاء قدسية إلهية على سلطة الحاكم.

* النظريات العقدية أو نظريات العقد الاجتماعي

ظهرت نظريات العقد الاجتماعي عند كل من "توماس هوبز" و"جون لوك" و"جون جاك روسو" خلال الفترتين الممتدتين من أواخر القرن 16م إلى أواخر القرن 18م، ورغم اتفاقهم على اعتماد الرضا المبني على اتفاق مسبق، إلا أنهم اختلفوا في تفسير نشوء الدولة.

- **نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز:** يرى هوبز أن حالة الإنسان الفطرية كانت تسودها الفوضى والصراع وانعدام الأمن، لذا حاول الأفراد الانتقال إلى حياة أفضل يسودها النظام، وحدث ذلك عن طريق العقد، بحيث اختار الأفراد الحاكم وتنازلوا له عن كافة حقوقهم الطبيعية لأجل أن يعيشوا في مجتمع منظم، ونظرا إلى أن الحاكم لم يكن طرفا في العقد، فهو ليس ملزم أمامهم بأي التزام، وأن سلطته عليهم مطلقة دون حدود ولا يستطيع الأفراد مخالفتها مهما استبد أو تعسف، لأنه يبقى أفضل من حالة الفوضى التي كانوا يعيشون فيها. وهو يرى بأن كل سلطات صاحب السيادة مستمدة من العقد الأول وهو لا يستطيع التخلي عن سيادته. فيحاول هوبز تبرير الملكية المطلقة التي كان من مؤيديها، فهو يدعم الأنظمة الدكتاتورية والملكيات المستبدة.

- **نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك:** خالفا لتوماس هوبز يذهب جون لوك إلى القول بأن الحياة البدائية التي كان يعيشها الإنسان تميزت بالحرية، العدل، السلم والمساواة في ظل قانون طبيعي لا يفرق بين الناس، غير أنهم فكروا في الانتقال لحياة أفضل بإنشاء مجتمع يتميز بحسن التنظيم وتحديد الحريات والحقوق بواسطة هيئة تقوم بتنفيذ القانون الطبيعي وتحميمهم، جعلتهم يقررون إبرام عقد نتج عنه ظهور سلطة تضع على عاتقها الالتزام بتحقيق العدالة، فالرضا إذن هو أساس قيام الدولة عند لوك.

أطراف العقد هم الأفراد والحاكم المختار الذي تكون سلطته مقيدة بما تم الاتفاق عليه منذ إبرام العقد، كما أن فالأفراد لم يتنازلوا عن كافة حقوقهم وإنما تنازلوا بالقدر الضروري لإقامة الدولة والسلطة بما يكفل الحقوق والحريات، وفي مقابل ذلك فالحاكم مطالب بتسطير جهوده لتحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الخاصة وفي حالة الإخلال بذلك يعطي للطرف الآخر الحق في عزله.

لكن الحياة الفطرية المثالية عند جون لوك صعبة التحقيق فهل يمكن وجود جماعة تتعايش بعيدا عن تدخل السلطة.

- **نظرية العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو:** كان لوك من دعاة تقييد السلطة المطلقة للملوك ومن

دعاة إزدهار الحريات وحمايتها، وهذا على عكس هوبز، وتتخلص نظريته في العناصر التالية:

المجتمع قبل العقد: الإنسان خير بطبيعته وكان يعيش في حالة سلام وحرية طبيعية ومساواة تامة وفقا للقانون الطبيعي. غير أن حالة الطبيعة لا تضمن الأمن الكافي والحماية اللازمة للأشخاص والأموال لذا كان من الضروري الانتقال إلى حالة المجتمع المنظم سياسيا، لذا أبرم أعضاء الجماعة عقدا من أجل الاتحاد في ظل مجتمع منظم سياسيا ثم إنشاء حكومة تخول إليها ممارسة السلطة.

أطراف العقد: هم أعضاء المجتمع، والحاكم أو الحكام، والملاحظ أن العقد يتم على مرحلتين، الأولى بين أفراد الجماعة لإنشاء مجتمع سياسي، ثم بين الشعب والحكومة التي تتولى الحكم.

أثار العقد: يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم الضرورية للسلطة الجديدة فقط وليس عن كل حقوقهم، وبالنظر إلى أن الحكومة طرفا في العقد فهي لا تستطيع أن تخالف الالتزامات الواردة فيه، ومنها عدم الاعتداء على الحقوق التي لم يتم التنازل عنها، وإذا خالفت الحكومة بنود العقد، حق للشعب عزلها ومسائلتها ولو عن طريق الثورة.

الملاحظ أن العقد الحقيقي وقع في المرحلة الثانية لإنشاء الحكومة وليس الدولة، كما أن العقد سياسي في طبيعته لأن بعض إشارات الشعب هو الذين أبرموه لإنشاء الحكومة وليس كل أفراد الشعب.

هذه النظرية فكرة خيالية لا يمكن تصورها ولم يثبت وجودها تاريخياً، كما أنها تقوم على فكرة افتراضية غير سلمية، فالتاريخ لم يثبت بأنه وقع اجتماع بين الناس أبرموا من خلاله عقداً لاقامة مجتمع سياسي.

3.1 أشكال الدول

***الدولة البسيطة:** هي الدولة التي تظهر كوحدة واحدة، وتكون السلطة فيها واحدة، ويكون شعبها وحدة بشرية متجانسة، وإقليم موحد، ولا يؤثر في اعتبار الدولة البسيطة اتساع رقعة إقليمها، أو اتصال أو انفصال أراضي إقليمها، كما لا يؤثر نظام الحكم فيها، فقد يكون جمهورياً أو ملكياً. ومن أهم مظاهر الدولة البسيطة أو الموحدة:

-وحدة سلطات الدولة

-وحدة الدستور والتشريعات

-وحدة الإقليم ووحدة الجنسية

-وحدة السلطة الحكومية

***الدولة المركبة:** تتكون من اتحاد عدد من الدول، أو من الأقاليم وهي أنواع:

-الاتحاد الكونفدرالي:

تعني كلمة كونفدرالية باليونانية 'الاتحاد أو التعاهد'، وينشأ بين دولتين أو أكثر، تتنازل كالمنها في الاتحاد عن جزء من سيادتها بحسب الاتفاق بينهما لصالح الهيئة الاتحادية العليا، وغايته هو الاتحاد أمام طرف خارجي يهدد سيادة الدولة المتحدة أو يكون الاتحاد على شكل حلف دفاعي مع الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء فيه كاملة في المجالين الداخلي والخارجي. والاتحاد الأوربي مثال قريب لهذا الشكل من الاتحادات.

-الاتحاد الفدرالي:

الفدرالية مشتقة من اللاتينية وتعني 'الثقة'، والفدرالية نظام سياسي ذو طابع دستوري، يضمن تقسيم الحكم بين المستويات السياسية المختلفة (المركز والأقاليم) ويعود أول تشكيل له إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والفدرالية دولة مركبة، وهي اتحاد بين مقاطعات أو ولايات أو أقاليم لكن لا تكون الشخصية الدولية إلا للحكومة المركزية مع احتفاظ كل إقليم من الأقاليم المكونة للاتحاد ببعض الاستقلالية الداخلية، ومن يحدد الصلاحيات بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم هو الدستور الفدرالي.

4.1 وظائف الدولة

لا وجود لمجال حالياً لا تتدخل فيه الدولة ولكن بنسب متفاوتة، ففي السابق كانت وظائفها جد محدودة بهدف تحقيق الصالح العام كحفظ الأمن خارجياً وداخلياً، الدفاع عن الدولة، تمثيل الدولة لدى الدول الأخرى، ووظيفة نقدية تتمثل في إصدار العملة وجباية الضرائب، لكن بسبب الثورة الصناعية والنتائج السلبية التي نتجت عنها خاصة اجتماعياً على الطبقة العاملة، نمت التيارات الاشتراكية والتي تقدم المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية، مع انحصار المذاهب التي تدعو إلى عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.

أصبحت إذا الدولة تدخلية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بنسب متفاوتة تبعاً للإيديولوجية التي تتبعها الدول، والذي يبدأ بمشاركة الدولة القطاع الخاص والنقابات في رسم السياسات الاقتصادية والقيام بالمشاريع والاستثمارات، أما في المجال الاجتماعي فأصبح للدولة دور في تأمين التعليم والعلاج والسكن والعمل، وتقديم المساعدات للبطالين وذوي الإعاقات وكبار السن.

المحور الرابع: التنظيم السياسي

1. تعريف النظام السياسي

يعرف جاك لزورن النظام بأنه " مجموعة من العناصر المرتبطة من خلال مجموعة من العلاقات بشكل يسمح لأي تغير في أي عنصر أن يؤدي إلى التغير أو تبدل في بعض العناصر الأخرى". ويعرفه " تشارلز ماكلااند" بأنه " بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنظام هو أداة تحليلية تقدم منظور معين لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات."

أما النظام السياسي فقد تعددت التعاريف بتعدد الاتجاهات العلمية في دراسة وتحليل النظم السياسية، يرى إستون أنه " مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي تتعلق بالتوزيع أو التخصيص الإلزامي للقيم في المجتمع، بمعنى "من يحصل على ماذا؟ ويركز البعض على أنه إحتكار للحق في الإستخدام المشروع للقوة، ويعرفه جورج بوردو بأنه "كيفية ممارسة السلطة العامة عن طريق هيئة واحدة أو عدة هيئات، أو مدى إستقلالية تلك الهيئات عن بعضها البعض".

ويعرف هارولد لاسويل النظام السياسي بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع، أما غابريال ألموند فيرى أنه ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات والتي يقدم من خلالها الوظائف وذلك بواسطة إستخدام القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها. فركز ألموند في تعريفه على الوظيفة وما ي صاحبها من قوة تتضمن عنصر الجزاء.

ويقسم جورج بوردو النظام السياسي إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول تدمج فيه السلطات في يد فرد أو هيئة واحدة، الثاني هو النظام الرئاسي حيث الفصل بين السلطات، والثالث هو النظام البرلماني حيث التعاون والتوازن بين السلطات. هناك تقسيمات متنوعة للنظام السياسي :

- من حيث الرئيس: نظم ملكية / نظم جمهورية.
 - من حيث المشاركة السياسية: نظم ديمقراطية / نظم ديكتاتورية.
 - من حيث تكوين الهيئة الحاكمة: نظم فردية/ نظم ديمقراطية/ نظم أرستقراطية.
- ساد الاعتقاد أن النظم السياسية تدور حول النصوص الدستورية لذا نجد البعض يعرف النظام السياسي بكونه "مجموعة من المؤسسات المتعلقة بالسلطة داخل الدولة كما يحددها الدستور في وقت ما"، فصحيح أن القانون الدستوري يحدد النظام السياسي ويبين السلطات العامة وكيفية ممارستها وعلاقات السلطات فيما بينها وحقوق وواجبات الأفراد ولكن الملاحظ هو إختلاف النظم السياسية من حيث الواقع رغم تشابه النصوص، ويرجع ذلك إلى:
- ظروف الدولة من حيث تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، ودرجة الوعي السياسي لمواطنيها.

- تأثير التنظيمات غير الرسمية التي لا ينظمها الدستور كمؤسسات سلطوية.
 - القيم والأفكار الإيديولوجية السائدة في المجتمع، والمؤثرة في إدراك النخبة السياسية الحاكمة، و في عملية صنع وإتخاذ القرار السياسي.
- تعني بذلك النظم السياسية، المؤسسات السياسية كمؤسسات منظمة تنظيمًا قانونيًا، وهي لذلك مؤسسات رسمية مرتبطة في نفس الوقت بإيديولوجيات مجتمعتها ومنه بأهداف

المجتمع العليا وبقيمه الأساسية، مما يشير لعدم اقتصار دراسة النظم السياسية على القواعد القانونية المنظمة لهذه المؤسسات في كيانها العضوي والوظيفي بل وكذلك فهم هذه المؤسسات والحكم عليها من خلال الأفكار المذهبية التي جاءت هذه المؤسسات إعمالاً لها.

النظام السياسي ليس نظام الحكم لأن هذا الأخير بسلطاته الثلاث يمثل أحد مكونات النظام السياسي، وهو ليس بالحكومة لأنها السلطة التنفيذية التي تمثل أحد مكونات نظام الحكم، وهو ليس بالدولة لأنها كيان سياسي قانوني ذو سلطة سيادية والنظام السياسي هو من يعبر ويجسد هذا الكيان كأحد عناصره.

2. تعريف المنتظم السياسي

لا يميز العرب في كتاباتهم بين كلمتي منتظم/ نسق ونظام، في حين اللغة اللاتينية توظف système للتعبير عن الأولى و ordre للتعبير عن الثانية، وغالباً ما يستعمل العرب كلمة système للتعبير عن ordre.

يعرف المنتظم بكونه "أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل التي تتواجد خلال وقت معين"، وهو أيضاً "نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والإستمرارية بين الوحدات والأطراف المتعددة المكونة لبناء أو لهيكل هذا النظام".

من هنا نستخلص أن مميزات النسق هي:

- وجود ترابط بين عناصر النسق.
- هذه العناصر منظمة حسب تسلسل معين.
- يكون وحدة ذات علاقات متبادلة.
- الوحدة المكونة لهذه العناصر لها 'رد فعل'، لأن المنتظم يحوي عدة أنظمة متتابعة.
- علاقات التبعية الواردة في التعريف لا تعني بالضرورة وجود توازن بينها، فقد تتصف بعدم التوازن وحتى التوتر رغم أن هدف المنتظم هو تحقيق الإنسجام.
- النسق أو المنتظم هو الحالة التي تكون عليها علاقات أي مجموعة من الوحدات (طبيعية، سياسية أو اجتماعية) والتي يتحقق بها استمرار تلك العلاقات ككل متزن، وبالتالي لحالة التكامل السياسي أو الاجتماعي، ويعني التكامل حالة الترابط التي تضمن الإتزان، أما النسق السياسي فهو تصور ذهني لحقيقة واقع سياسي معين على شكل مجموعة من المتغيرات المتميزة، لكنها متسائدة ومتفاعلة وليس وصف لها.

إن النسق السياسي هو التصور لحالة سير مؤسسات الدولة الرسمية متأثرة بالقوى السياسية الفعلية لمجتمعها الكلي ومؤثرة فيها في نفس الوقت، ويعد الجهاز السياسي بمثابة المحرك، ويسير ميكانيكياً متأثراً في سيره بعوامل الواقع السياسي، أما السلطة السياسية فهي مجرد قوة كغيرها من القوى، لكنها تتميز باحتكارها لأدوات العنف تحقيقاً للنظام.

3. الفرق بين النظام السياسي والمنتظم السياسي

يتضمن النظام نمطاً معيناً من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحداته، لأن كل نظام يقر بنمط معين من القيم والقواعد السلوكية التي تحكم التفاعلات بين وحدات هذا النظام، أما المنتظم فهو لا يعني فقط العلاقات التفاعلية بين وحدات النظام بل والتي تحدث بين مختلف الوحدات الأخرى.

نجد بذلك أن المنتظم السياسي أوسع من النظام السياسي فهما لا يعبران عن نفس الظاهرة، فالتحليل السياسي ليس مجرد دراسة للدستور وللمؤسسات السلطوية، بل وكذلك العلاقات السلطوية الأخرى، فهو يهتم بدراسة ظاهرة السلطة داخل كل المنتظمات (الأسرة، المؤسسة، النقابة، الأحزاب)، أما النظام السياسي فيهتم بظاهرة السلطة في إطار المؤسسات

التي تقوم عليها الدولة والمحددة دستوريا، فيقوم المنتظم السياسي بدراسة النظام السياسي في إطار علاقاته بالظواهر السلطوية الأخرى في المجتمع ومدى تأثيرها عليه، فهو مجرد جزء أي نسق جزئي من المنتظم السياسي كالنسق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

4. وظائف النظام السياسي

على النظام السياسي أن يؤدي جملة وظائف أساسية هي:

- **الوظيفة التوزيعية:** تسعى الدولة لتحقيق العدالة التوزيعية في المجتمع نظرا لوجود الخلل في توزيع الدخل والملكية مما قد تؤدي في لاضطرابات داخلية، لذا فالحديث هو عن مفهوم دولة الرفاهية التي تهدف لحماية الأقل دخلا وعديمي الدخل والفقراء.

- **وظيفة التجنيد السياسي:** أي إسناد الأدوار والوظائف السياسية إلى الأفراد وإكسابهم المهارات اللازمة للقيام بهذه الأدوار، فهي توفير الكوادر السياسية للنظام السياسي للقيام بعمله.

- **وظيفة التنشئة السياسية:** تساهم في الحفاظ على الهوية السياسية للمجتمع وتحقيق التماسك، وهي عملية نقل القيم والخبرات والتقاليد والمعايير السياسية بين الأجيال، وقد تستهدف إدخال أخرى جديدة لإعادة تشكيل الثقافة السياسية تماشيا ومستجدات الواقع السياسي.

- **وظيفة التعبير عن المصالح:** أي خلق القنوات الشرعية للتعبير عن المصالح المختلفة في المجتمع والتي قد تتضارب أحيانا، والعمل على نقل مطالبها وشكواها للقائمين على الحكم.

- **وظيفة تجميع المصالح:** تعدد المطالب وتضاربها يدفع بالنظام إلى تجميعها وفحصها، ووضع معايير ملائمة لترتيبها من حيث الأولوية لوضع السياسات وبرامج العمل وذلك بحسب القدرات والإمكانات التي يمتلكها النظام السياسي إضافة لعامل الوقت.

- **الوظيفة الاتصالية:** توفير قنوات الاتصال بين مختلف أجزاء النظام السياسي، وتوفير المعلومات، والتأكد من صحتها لوضع السياسات واتخاذ القرارات، لأن عدم صحة المعلومات لقلّة أو لضعف القنوات سيؤدي لقرارات لا تتناسب والمطالب، فتحدث الاختلالات والأزمات.

- **الوظيفة التطويرية:** قيام النظام بتفعيل وتوفير الآليات التي تزيد من قدرته على استيعاب القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة في نطاق النظام السياسي باستمرار، من خلال تطوير بنائه المؤسسي، وأساليبه، وأدواته في العمل بما يتواءم والمتغيرات المختلفة في المجتمع.

5. المداخل الرئيسية في تحليل النظم السياسية

تعددت مداخل دراسة وتحليل النظم السياسية بتطور حقل السياسة المقارنة كالمدخل النخبوي، الطبقي، الكوربوريتالي، مدخل علاقة المجتمع الدولة، إلا أن أهمها تبقى:

➤ **التحليل النسقي أو النظمي لدايفد إستون:** يركز التحليل النسقي على النقاط التالية:

- الإنطلاق من القوة كمفهوم أساس.

- وحدة التحليل هي النسق السياسي.

- وجود تفاعل ديناميكي بين وحدات النسق السياسي.

- نسبية الحدود بين النسق السياسي وبين بيئته، فهو ليس مغلقا على نفسه، بل منفتح.

- العملية السياسية في حركية ديناميكية مستمرة بين المدخلات والمخرجات.

- عملية صنع القرار السياسية تتم بصورة ميكانيكية وليس بشكل تحكيمي.

قدم إستون نموذجا نظريا تصور فيه النسق السياسي على انه مجموعة قوى متسائدة ومتفاعلة بصورة يحقق الإتزان وذلك على مرحلتين، الأولى تصور فيها بنية كلية تتكون من الجهاز السياسي وبيئته، قائلا بأن الوظيفة السياسية هي البث السلطوي للقيم، فحاول من خلال مفهوم النسق تفسير ديناميكية الحياة السياسية وميكانيكية عملية صنع القرار.

تظهر ديناميكية الحياة السياسية من خلال تفاعل القوى السياسية تفاعلا ميكانيكيا، لذا فهو يفضل تسمية الجهاز السياسي بدلا من المؤسسة السياسية كونه جهازا حركيا وليس من حيث كونه مؤسسة رسمية، فالجهاز السياسي يستقبل المطالب يدرسها يصنفها، ويتخذ بشأنها قرارات تمر بمرحلة "الإرجاع العكسي"، لتعود من جديد على شكل مدخلات جديدة.

حدد بذلك إستون عناصر النظام السياسي في أربعة نقاط هي: المدخلات، عملية التحويل، المخرجات وأخيرا التغذية الاسترجاعية.

إننقد نموذج إستون كونه أهمل مدخلات البيئة الدولية، وركز فقط على التي تأتيه من البيئة الداخلية، كما لم يتعامل مع عدم قيام الجهاز السياسي من إحداث المخرجات، أي العجز في التعامل مع المدخلات ومنه حدوث الأزمة والإنهيار، ولم يحدد بدقة العناصر والعلاقات الموجودة داخل النظام السياسي إذ وضعها بصورة مجردة كونه إستقاه من النظام السياسي الأمريكي.

طور إستون في المرحلة الثانية من مكونات النسق السياسي وتفاعله وكيفية أدائه لوظائفه بإضافة البيئة الدولية إلى البيئة الوطنية، فالجهاز السياسي يتأثر بضغوطات البيئتين ويعمل على التكيف مع كليهما بما يملكه من قدرات، لكنه في كلا المرحلتين لم يعطي لنا وسائل لقياس درجات وحدود الضغوطات وأنواعها، والتي قد تؤدي لإنهيار النظام.

➤ المدخل البنيوي الوظيفي لغابريال ألmond

يتفق تحليله مع التحليل النسقي في النظر إلى الظواهر السياسية على أنها نظام من العلاقات والأنماط المترابطة والمتبادلة لكنه يفترض وجود شروط محددة ومعينة، ضرورية لبقاء النظام السياسي، وهي ما يطلق عليها ألmond تسمية الوظائف. فالوظيفة تشير إلى النتائج والآثار الملحوظة للظواهر والنشاطات التي لها علاقة باستمرارية وديمومة النظام السياسي، فهي مجموعة النشاطات الضرورية لبقاء النظام السياسي والمنتظم السياسي.

يقدم ألmond إطارا نظريا لدراسة القدرات بحيث يحدد كل من جانبي المدخلات والمخرجات، والقدرات التي تسمح بالاستجابة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية لأنماط جديدة من المشاكل، وهي:

✓ المدخلات (مطالب وتأييد):

✓ المطالب: تأخذ بدورها عددا من الأشكال:

- مطالب مادية تتعلق بالسلع والخدمات.
- مطالب تتعلق بتنظيم السلوك الاجتماعي كعلاقات العمل ووضع الأسرة.
- مطالب تتعلق بالمشاركة السياسية والمساهمة في وضع السياسة العامة.
- مطالب رمزية تتعلق بالقيم والرموز الاجتماعية.

✓ التأييد: وهو الذي يغبر عن نفسه في عدد من الأشكال:

- تأييد مادي يتمثل في دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية أو التطوع فيها.
- طاعة القوانين والحرص على تنفيذها.
- المشاركة السياسية والعمل في المنظمات التطوعية.
- احترام رموز السلطة العامة.

✓ المخرجات (قدرات وسياسات): تتمثل في مجموع القرارات والسياسات التي تصدر، والتي

يتم على أساسها تقييم أداء النظام وتحديد قدراته، ويمكن تحديد هذه قدرات في: القدرة الإستخراجية، القدرة التنظيمية، القدرة التوزيعية، القدرة الرمزية والقدرة الاستجابية.

لا يوافق الموند على تسمية المؤسسة السياسية ويفضل بدلا منها تسمية "البنية"، والنسق السياسي لا يرتبط فقط بهذه البنية لأنه هناك ست بنيات أساسية حددها في: الجهاز السياسي/ الجهاز البيروقراطي/ المحاكم/ الأحزاب السياسية/ الجماعات الضاغطة/ المجالس النيابية أو التشريعية، لذا نجده يربط بين البنية والوظيفة، فلا يمكن أن يكون للصفات البنوية أي معنى إلا إذا بدأنا بطرح الأسئلة عن العملية والأداء، و لن يكون لتحليلاتنا أي معنى إلا إذا قلنا أن مؤسسات معينة تنجز وظائف معينة يتمخض عنها نتائج محددة. وتقييم عمل النظام السياسي يجب أن يكون من خلال أدائه وانجازاته كنتائج ملموسة، ومدى تحقيقها لمطالب البيئة الداخلية والخارجية.

ما يعاب على نموذج أنه ركز كثيرا على الثقافة السياسية، ولم يبرز في الأخير البنية التي تتخذ القرار الأخير من بين البنيات الست التي طرحها.

➤ **المدخل الإتصالي لكارل دوتش:** انتقد إستون وألموند في إهمالهما للاتصال السياسي بين البنى، مؤكدا على أهمية المعلومة وصحتها في صناعة واتخاذ القرار السياسي، وجعل من العلبة السوداء عنصرا فاعلا وليس محايدا كما يراه إستون، فيمكن للنظام أن يخلق المطالب ويعديلها ويكيفها مع متطلبات البيئة المحيطة به، وتقاس فعالية النظام السياسي بمدى قدرته على التحليل الدقيق والسليم للمعلومات التي تصله من البيئة، ومن خلال تعدد قنوات الاتصال. فالمعلومة لدى دوتش هي الوحدة الأساسية لتحليل النظم السياسية.

والجهاز السياسي مطالب بالاستجابة لضغوطات ومطالب البيئة، فإن كانت مدة الإستجابة كبيرة جدا أثر الأمر على فاعليته، كونه يتلقى حمولا أكثر مما يمكنه الإستجابة لها، أما إذا كانت الإستجابة سريعة جدا فهذا يؤثر سلبا لعدم كفاية المعلومات التي وصلت للنظام. فالمعلومة قد تتعرض للتحريف والتشويه عند إستقبالها مما يؤدي لعدم تناسب ردود النظام لما يصله من مطالب، وتكمن أهمية التغذية الإسترجاعية في إمكانية تعديل وتغيير النظام لما سبق وإتخذه من قرارات.

يرى دوتش أن الجهاز السياسي يتحرك وفقا لإرادة ذاتية وليس بصورة أوتوماتيكية، لأن ذاتية النظام تتدخل في مرحلة اتخاذ القرار، والتغذية العكسية تكسب النظام خبرة في التعامل مع العديد من المسائل، فهو يتعلم باستمرار من تجاربه السابقة، وتصبح لديه ما يسمى بالذاكرة أي 'ذاكرة النظام'، والتي يمكن من خلالها إستباق الأحداث وإنتاج مخرجات قبل أن تصله المطالب، متجنبنا بذلك المشاكل والأزمات التي قد تقع مستقبلا.